ارتفعت بنسبة 22 في المئة بربحية السهم 12 فلساً

29.06 مليون دينار.. صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي خلال النصف الأول

طلال محمد بهبهاني

البنك الأهلي يواصل تحقيق النجاحات

عبدالله السميط

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية عن النصف الأول من عام 2024، التي تعكس استمرار أدائها القوي في مختلف القطاعات، لترسيخ المكانة العالية التي تحتلها في القطاع المصرفي.

وحققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 29.06 مليون دينار كويتي بنمو 22 في المئة عن النصف الأول من عام 2023. وبلغت ربحية السهم 12 فلساً بنمو 20 في المئة عن الفترة نفسها من عام 2023.

وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 15 في المئة إلى 100.94 مليون دينار كويتي، ونمت الأرباح التشغيلية بنسبة 21 في المئة لتصل إلى 53.57 مليون دينار كويتي، ووصل إجمالي الأصول إلى 6.64 مليار دينار كويتي، في حين سجلت المجموعة نموا بنسبة 5 في المئة في إجمالي القروض والسلف لتصل إلى 4.5 مليار دينار كويتي، بينما بلغت ودائع العملاء 3.97 مليار دينار كويتي.

في الوقت نفسه، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.31 في المئة، مع نسبة تغطية بلغت 447 في المئة، كما وصل معدل كفاية رأس المال إلى 15.3 في المئة، في حين وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 607 ملايين دينار كويتي.

طلال بهبهاني: جميع المؤشرات المالية تعكس نجاحنا في تطبيق الخطط الإستراتيجية ومواكبة التغيرات الاقتصادية

نحن على استعداد لتمويل المشاريع التنموية المطروحة ونؤكد قدرتنا على المشاركة فيها

عبدالله السميط: حافظنا على النمو بفضل ابتكار منتجات وحلول تلبي احتياجات جميع العملاء

شاركنا في مؤتمرات عالمية وحصلنا على جوائز متنوعة تظهر تميز الأداء في مختلف القطاعات

خطط مميزة

وبهذه المناسبة، صرح طلال محمد بهبهاني رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي «النمو الذي شهدته المجموعة في مؤشراتها المالية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، يظهر نجاحنا في وضع الخطط الحصيفة والمميزة التي تواكب التغيرات المستمرة في الاقتصاد الكويتي والإقليمي والعالمي، وتبين مركزنا المالي القوي في السوق، فضلاً عن التزامنا بالحفاظ على حقوق المساهمين ومنحهم قيمة مضافة بشكل دائم».

وجدد التأكيد بأن مجموعة البنك الأهلي الكويتي على أتم الاستعداد للمساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة التي سيتم طرحها في دولة الكويت خلال الفترة القريبة المقبلة، مبدياً أمله بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ خطط رؤية كويت جديدة 2035 من أجل الارتقاء بالنشاط الاقتصادي والمساهمة بتحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري ومالي إقليمي وعالمي.

وشدد بهبهاني على اعتماد أعلى معايير الحوكمة والشفافية في التعامل مع جميع المتعاملين والمساهمين في مجموعة البنك الأهلي الكويتي، مبيناً أن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يعملان بشكل دائم على تنفيذ الخطط والأعمال وفق جدول زمني محدد وبما يساعد على تقديم أفضل العوائد لنيل ثقة الجميع بشكل دائم.

وكشف أن مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي وافق خلال النصف الأول من العام الحالي على الإستراتيجية الجديدة للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للسنوات الخمس المقبلة، والتي تهدف إلى الارتقاء بنجاحات وإنجازات المجموعة في جميع القطاعات.

وبين بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل العمل على خطة التحول الرقمي واعتماد أعلى معايير الأمان في جميع الإدارات والأقسام، من خلال توقيع اتفاقيات من أجل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوير الأداء والخدمات وابتكار المزيد من الحلول المصرفية التي تساعد العملاء على تنفيذ معاملاتهم المصرفية والمالية بأسهل الطرق وأكثرها أماناً.

وأوضح أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حافظت على تصنيفاتها المرتفعة مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، بدرجة A من فيتش و A2 من موديز. واعتبر أن هذه التصنيفات تؤكد الاستقرار المالي الذي تتمتع به المجموعة وقدرتها على نيل الثقة بأدائها كشريك مصرفي ومالي موثوق في السوق الكويتي وفي الأسواق الإقليمية التي تعمل بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، كما تعكس في الوقت نفسه الثقة الكبيرة التي باتت تتمتع بها لدى المؤسسات العالمية المتخصصة بتقييم مستويات الأداء، بفضل ابتكار الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تلقى رواجاً ونجاحاً كبيراً في السوق.

التزام بالابتكار

من جهته، صرح عبدالله السميط الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة «نجحنا مجدداً في الحفاظ على النمو بأرباحنا بفضل التزامنا بابتكار الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء من الأفراد والشركات وفق التغيرات المستمرة في الصناعة المصرفية».

وأوضح السميط أن الأشهر الستة الأولى من عام 2024 شهدت مشاركة مجموعة البنك الأهلي الكويتي في صفقات تمويلية عدة، مما يؤكد الثقة التي تتمتع بها المجموعة لدى الشركات العالمية.

حملات جديدة

وشهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2024 إطلاق العديد من الحملات الجديدة، والتي تعكس التزام البنك الأهلي الكويتي الدائم بالابتكار ومفاجأة العملاء ومنحهم مزايا حصرية تقديراً لثقتهم بإجراء معاملاتهم المصرفية والمالية باستخدام حلوله ومنتجاته المتنوعة، بحيث تم إطلاق حملة حساب التاجر بلس من أجل مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية أعمالهم وزيادة ربحيتهم، فضلاً عن تقديم الحملة الصيفية بمزايا وخصومات استثنائية لجميع أصحاب بطاقات البنك.

كما تم تقديم قرض الرهن العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يتيح للعملاء الحصول على التمويل لشراء عقار، ضمن السعي المتواصل من أجل تحقيق التكامل في خدمات مجموعة البنك الأهلي الكويتي. ويأتي ذلك إلى جانب طرح باقة العائلة الأولى من نوعها في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت من أجل تقديم خدمات مصرفية متكاملة لجميع أفراد الأسرة.

وأفاد السميط أن الفترة المقبلة ستشهد تدشين المزيد من الحملات الترويجية من أجل جذب المزيد من العملاء، وعقد شراكات إضافية من أجل الاستمرار بتقديم مزايا ومكافآت حصرية لجميع الشرائح، مما يسهم بالارتقاء بمكانة البنك الأهلي الكويتي إلى مستويات أعلى بشكل مستمر.

جوائز إضافية

ولفت السميط إلى أن النصف الاول من العام الحالي شهد حصول مجموعة البنك الأهلي الكويتي على العديد من الجوائز العالمية التي تضاف إلى سجلها المليء بالإنجازات، وذلك تقديراً للأداء المميز وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للعملاء واعتماد أرقى المعايير في الصناعة المصرفية، ومن بينها جائزة الجودة عن التحويلات بالدولار الأمريكي من قبل جي بي مورغان، وجائزة أفضل بنك في حماية العملاء ومكافحة غسيل الأموال في دولة الكويت وأفضل بنك للتجزئة في مصر خلال حفل التميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط لمجلة MEED العالمية، وشهادة اعتماد دولية من معهد المشتريات والتوريدات العالمي (CIPS)، إلى جانب نيل شركة ABK Capital التابعة للمجموعة لقب الشركة الأكثر ابتكاراً في إدارة الأصول المتعددة من قبل مجلة إنترناشيونال فاينانس عن عام 2024.

حضور واسع النطاق

وذكر السميط أن النصف الأول من العام الحالي شهد أيضاً مشاركة مجموعة البنك الأهلي الكويتي في فعاليات ومؤتمرات عالمية، ومنها قمة دبي للتكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية، ومنتدى فيزا للمدفوعات، والمؤتمر العالمي للخدمات المصرفية الرقمية، مما أتاح الفرصة للتعرف على أحدث التطورات والتغيرات في تقنيات الدفع والصناعة المصرفية العالمية، من أجل توفيرها للعملاء في جميع الأسواق التي تعمل بها المجموعة، ضمن خططها المتواصلة لتحقيق الشمول المالي لدى جميع المجتمعات التي تخدمها.

وحرص البنك الأهلي الكويتي خلال النصف الأول من عام 2024 على تعزيز حضوره المجتمعي من خلال المشاركة في رعاية فعاليات متنوعة ومن بينها اليوم الطبي للمستشفى الأميري، ونهائي كأس صاحب السمو أمير البلاد لكرة القدم، والعديد من المعارض الوظيفية.

ويدعم البنك الأهلي الكويتي أيضاً حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، والتي تهدف إلى التعريف بأنواع الخدمات والحلول المصرفية المتنوعة، وسبل مواجهة الاحتيال المصرفي، وحقوق وواجبات العملاء عند التعامل مع البنوك، ويقوم بنشر محتوى شامل عن الحملة عبر موقعه الإلكتروني ومنصاته على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأثنى السميط في نهاية تصريحه على الثقة التي يوليها العملاء في معاملاتهم المصرفية والمالية عن طريق مجموعة البنك الأهلي الكويتي، مشيداً بجهود جميع الموظفين وداعياً إياهم إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الحفاظ على المكانة الرائدة للبنك في القطاع المصرفي.

الإمارات تؤكد دعمها لقضايا التمويل المستدام في فعالية «COP28-G20»

محمد بن هادي الحسيني يلقي كلمته

أكد محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، دعم الإمارات العربية المتحدة لقضايا التمويل المستدام والتعاون مع جمهورية البرازيل الصديقة بصفتها رئيس الدورة الحالية لمجموعة العشرين، لتحقيق أهداف التمويل المناخي، مشدداً معاليه على أن التمويل يُمثل أحد أهم عوامل تمكين العمل المناخي وهو ما تمخض عنه مؤتمر الأطراف COP28 الذي استضافته الدولة نهاية عام 2023 و«اتفاق الإمارات» التاريخي الذي تمخّض عنه.

وأبدى الحسيني استعداد دولة الإمارات لمعالجة الفجوة التمويلية من خلال التزام البنوك الإماراتية بتقديم التمويل المستدام بحلول عام 2030، بالإضافة إلى تقديم دعم لصندوق النقد الدولي للمرونة والاستدامة لدعم البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، مشيراً إلى أن دولة الإمارات تعد أكبر مساهم في الصندوق الاستئماني للبنك الدولي للحد من غاز الميثان.

جاء ذلك خلال مشاركة الحسيني في فعالية COP28–G20 حول التمويل المستدام، والتي عقدتها وزارة المالية بالتعاون مع مؤتمر الأطراف COP28 ووزارة المالية البرازيلية في مدينة ريو دي جانيرو 24 يوليو الجاري على هامش اجتماعات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG).

وشهدت الفعالية التي نظمت تحت عنوان «فعالية المسار المالي لمجموعة العشرين ومؤتمر الأطراف COP28، حضوراً رفيع المستوى ضمّ كلاً من: سمير شريفوف، وزير المالية في أذربيجان، وفرناندو حداد، وزير المالية في البرازيل، ومارينا سيلفا، وزيرة البيئة وتغير المناخ في البرازيل، وسري موليانى، وزيرة المالية الإندونيسية، ومارشا كادل، وزيرة الصناعة والابتكار والعلوم والتكنولوجيا في بربادوس، وكبار ممثلي بنوك التنمية متعددة الأطراف.

أهداف مناخية عالمية

وقال الحسيني: «شهد مؤتمر COP28 الذي استضافته دولة الإمارات نهاية العام الماضي إجماع العالم على الإطار العالمي للتمويل المناخي الذي أظهر الحاجة الماسة للحفاظ على الهدف العالمي بتقييد ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية من خلال التحول العادل والمنظم بعيداً عن الوقود الأحفوري، والذي حدد أهدافاً عالمية بشأن مضاعفة الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة استخدام الطاقة، وكل ذلك بحلول نهاية العقد الحالي، ولتحقيق هذا الهدف سنحتاج إلى جميع مصادر التمويل العامة والخاصة والخيرية».

وأضاف : «كما يتطلب هذا الهدف تحولاً نحو الاستثمارات المناخية باعتبارها فرصة غير مسبوقة للرخاء والنمو الاقتصادي، إلى جانب إيجاد هيكلية دولية تمكن من توزيع التمويل بطرق يمكن أن تقلل من مخاطر الاستثمار في البلدان النامية».

وأكد على أن إطلاق الإطار العالمي لتمويل المناخ في COP28 جاء بدعم العديد من البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين، مثمناً التعاون الوثيق مع فريق من الخبراء رفيع المستوى والذي قدم خارطة طريق للإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الإطار. ونوه معاليه في هذا السياق إلى أهمية دور وزارات المالية في قيادة التحول نحو الاستثمارات المناخية.

وأشار الحسيني إلى أن مراجعة صناديق المناخ المتعددة الأطراف من قبل مجموعة العشرين هذا العام، بقيادة الرئاسة البرازيلية، ستكون خطوة مهمة لتعزيز جدول أعمال التمويل المتاح والميسور، وأضاف: «نتطلع لأن تضع أعمال COP28 وG20 أساسا متينا لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دوراته المقبلة والتي ستشكل خطوات مهمة لتمويل المناخ».

مناقشات المؤتمر

وشهدت الفعالية جلسات نقاشية تضمنت بحث هيكلية مالية متجددة لجعل التمويل المستدام متاحاً، وإطلاق الفرص الاستثمارية للعمل المناخي، وتوسيع التمويل الميسر وفتح المجال للتمويل من قبل القطاع الخاص، إلى جانب بحث دور بنوك التنمية المتعددة الأطراف وتعزيز فاعليتها، وحشد الموارد المالية لخطط المساهمات الوطنية لتحقيق الأهداف البيئية المستدامة.

والجدير ذكره أن دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تشارك في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG).

ويضمّ وفد الدولة الذي ترأسه معالي محمد الحسيني، كلاً من سعادة إبراهيم عبيد الزعابي، مساعد المحافظ للسياسة النقدية والاستقرار المالي في المصرف المركزي، وسعادة السفير ماجد السويدي، المدير العام لمؤتمر الأطراف COP28، وعلي عبدالله شرفي، وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة، وثريا حامد الهاشمي، مديرة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في وزارة المالية.

يشار إلى أن البرازيل وضعت جدول أعمال بشأن التمويل المستدام، في إطار نهج مجموعة عمل التمويل المستدام (SFWG) التابعة لمجموعة العشرين، حيث تعمل المجموعة على تسريع تنفيذ خارطة طريق التمويل المستدام، وهي مخطط متعدد السنوات يهدف إلى توجيه جدول أعمال مجموعة العشرين الأوسع بشأن المناخ والتمويل المستدام، ويشمل أربع أولويات هي: تحسين الوصول إلى الصناديق الدولية للبيئة والمناخ، وتعزيز خطط التحول العادلة والموثوقة والقوية، وتنفيذ متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة التي تناسب الجميع، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والبلدان النامية والأسواق الناشئة.

«KIB» يطلق مبادرة تمويلية جديدة في الكويت

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن إطلاق مبادرة جديدة بعنوان «تمكين الشركات الكويتية الناشئة»، وذلك بهدف دعم المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد المحلي. وتعتبر هذه المبادرة الجديدة تأكيداً على التزام البنك بدعم نمو الأعمال المحلية وتوفير فرص أكبر للتعاون والنجاح، كما تعزز دوره القيادي في المساهمة بتحقيق رؤية الكويت ومواكبة الجهود الرامية إلى ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادي وتجاري متقدّم وبارز في المنطقة.

وبهذه المناسبة، قال رئيس وحدة المشتريات في البنك، ناصر العصيمي : «نفتخر بكوننا جزءاً أساسياً من الجهود الهادفة إلى تعزيز نمو وتطور الشركات الكويتية الناشئة، من خلال مثل هذه المبادرات التي تسهم بتقديم الدعم الأساسي في مجال المشتريات وإتاحة فرص التعاون مع KIB. كما إن هذه الخطوة تجسّد حرصنا على رعاية الكفاءات الوطنية والمشاريع المحلية، ومساعدة الشركات الناشئة على تحقيق نجاح أكبر، وكذلك المساهمة في خلق نظام بيئي قوي يمكن رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت من الازدهار والنمو».

وأضاف: «إن إدارة المشتريات في KIB تعمل بشكل مستمر على تقديم مجموعة من الخدمات الداعمة، بما في ذلك تحديد فرص التوريد وتوفير إمكانية وصول الشركات الناشئة بسهولة إلى احتياجات المشتريات الخاصة بالبنك، ما يمنحها الفرصة لتصبح من موردينا في حال استيفاء المعايير الأساسية اللازمة، وبالتالي الحصول على العقود المطلوبة. وإضافة إلى ذلك، يقدم KIB برامج تطوير الموردين التي توفر التدريب والإرشادات الضرورية لمساعدة الشركات الناشئة في تحسين عملياتها والالتزام بمعايير البنك».

وفي السياق ذاته، أوضح العصيمي أن هذه المبادرة تفتح الباب أمام تأسيس شراكات استراتيجية مع مجموعة متنوعة من الشركات الناشئة، ومنها شركات التكنولوجيا، وخدمات المطاعم، ومحلات الزهور، وأصحاب الأعمال الحرة، وخدمات تصوير الفيديو والتصوير الفوتوغرافي. مؤكداً أن جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الكويتيين المهتمين بهذه المبادرة يمكنهم التقدّم بطلب في أي وقت عن طريق إرسال جميع المستندات المطلوبة إلى البريد الإلكتروني Procurement@KIB.com.kw.

وأردف قائلاً: «من خلال توفير هذه الفرص والموارد، لا نقوم بتمكين الشركات فحسب، بل نبني مجتمعاً متكاملاً من المبتكرين والمبدعين الذين سيشكلون مستقبل الاقتصاد الكويتي. ونحن في KIB نتطلع إلى تأسيس علاقات شراكة راسخة مع الشركات المحلية والمساهمة في نموها وتطورها».